

في المحور الفني: المسرح، السينما، الفن التشكيلي

اجمعوا على أهمية الدعم.. ثم الدعم!

وجهل، وبالمقابل ثمة من يدحض هذا الرأي، ويديع بان أول عرض مسرحي كوردي لم يقدم في مدينة السليمانية وإنما في مدينة أربيل عام ١٩٠٥، وهو نص مسرحية (الأمير الأسير) مؤلفه نعم فتح الله سحر، ويعتقد صاحب هذا الرأي الى أنه حتى في حالة عدم صحة تقديم هذه المسرحية عام ١٩٠٥ في أربيل، فهناك مسرحية أخرى تحت عنوان (صلاح الدين الأيوبي) قدمت فيها عام ١٩٢١، الأمر الذي يجعلنا أن نقر أول عرض مسرحي قدم في أربيل فهناك مسرحية أخرى تحت عنوان (صلاح الدين الأيوبي) قدمت فيها عام ١٩٢١ الأمر الذي يجعلنا أن نقر بان أول عرض مسرحي قدم في أربيل وليس في السلمانية.

في محور السينما طرح الناقد السينمائي احمد ثامر جهاد من محافظة ذي قار العديد من النقاط للنهوض بواقع السينما العراقية منها: إعادة النظر بشكل تفصيلي بالمؤسسة السينمائية الرسمية وطبيعية هيكلتها، وضع تشريعات قانونية جديدة من شأنها دعم البنية التحتية للسينما العراقية وحمايتها من الانقراض، فضلا عن القيام بخطوات عملية لاسترداد صالات السينما من شاغلها أيا كانوا واعادة تأهيلها وفتح مجال الاستثمار في هذا المجال، ووضع صياغة منفتحة لهوية السينما العراقية وإطار اشتغالها الراهنة والمستقبلية بعيدا عن التقيد الأيديولوجي.. ودعا الى الخروج من منطلق العاصمة، ودعم النوادي السينمائية في المحافظات بالوسائل التقنية والفنية وتسهيل عمل القائمين عليها وتأسيس نوادي أخرى وفقا لضوابط فنية تسهم في إشاعة الثقافة السينمائية بين الجمهور المتلقي.. دعم التجارب السينمائية للشباب واجتذاب الهواة منهم للسينما عبر تقديم تسهيلات مادية وخبرات فنية وإقامة ورش عمل تفعل مشاريعهم السينمائية، فضلا عن تمكين النقاد السينمائيين العراقيين عمليا لأجل إصدار مطبوع سينمائي يعنى بالشأن السينمائي العراقي على نحو خاص ويعرف به وتشخيص الوسائل الكفيلة بجذب رؤوس الاموال العراقية وغير العراقية للاستثمار في مجال السينما وفقا لتشريعات خاصة تستفيد من تجارب دول العالم المتقدم.

كما دعا الى تأسيس مهرجان سينمائي عراقي سنوي للاحتفاء بالأعمال السينمائية العراقية المتميزة وتكريم مبدعيها، والاهتمام الجدي بمستوى اقسام السينما في المعاهد والجامعات العراقية وتمكينها من كافة احتياجاتها ودعم الطلبة الموهوبين لتطوير خبراتهم وإضاح مواهبهم الفنية. وفي تداخلات لعدد من المشاركين قال الفنان سامي قفطان لا أدري لماذا هذا التعمد في تعقيب السينما العراقية وازدادت حدة الانتقاد السينمائية العراقية لانتمت للمجتمع العراقي بصفة، لماذا لا نتذكر افلام القطع الخاص الجيدة مثل الحارس وارجحوني ولا اريد ان اذكر فلم سعيد افندي لانه حالة ايجابية خاصة.



وتحفاة العصر وقالت: سجلت الحركة الفنية في المائة عام الممتدة من نهاية القرن التاسع عشر تطورا متعدد ومتنوعا ومتوافقا مع التحولات والثورات الاجتماعية والسياسية والفكرية، وازدادت لقد جاءت الظاهرة المسرحية لتؤكد على قدرة الانسان في التحديث والتجديد والتجاوز ليثبت هذا الانسان الفنان بان المسرح مجالا مضييا وحقلا قابل للتجارب المتنوعة، وأشارت الى ان المسرح الحاضر بتجاربه المتنوعة وازدادته النوعية، وحواره مع الثقافة الانسانية والتجارب المسرحية التي تعد ظاهرة صحية تعطي لوجوده بعدا انسانيا ملتصقا مع النهضة العالمية للمسرح.

وقدم المسرحي الكردي صباح هرمز قراءة سريعة في المسرح الكردي قال فيها: يبدو من الصعب على المهتمين بدراسة وتوثيق المسرح الكردي وأرشفته، تحديد تاريخ نشأته، بسبب وجهات نظرهم المتباينة بشأن تاريخ أول عرض، إلا أنهم لا يختلفون في كون ملحمة (ممة) من تراغيد، مؤلفها عبد الرحيم هه كاري أول نص مسرحي كوردي، مما حفز البعض منهم لربط بدايات نشوء المسرح بهذا النص، والبعض الآخر بمسرحية ملحمة (ممة وزين) لاحمدي خاني المنشورة عام ١٩١٩ في مجلة (بانطي كوردستان)، وازداد، هذه المسرحية يرى الفنان فهمي سلمان انها نشرت في جريدة (دين) الاستانبولية عام ١٩١٨، في حين يشير الفنان كاوه أحمد ميرزا الى عرضها في مدينة السليمانية عام ١٩٣٥.

وتابع: هناك رأي آخر يعتقد أن نص (لولا الحامي) الذي ترجمه فؤاد رشيد بكر من اللغة العربية الى الكوردية هو أول عرض مسرحي قدم في السليمانية عام ١٩٢٦ تحت عنوان (علم

الى بريطانيا واتم فيها دراسته العلوم السياسية عام ١٩٤٩ وبعد عودته الى العراق انضم الى جماعة الرواد التي اسسها الفنان الكبير فائق حسن عام ١٩٥٠.

واضاف: لقد أسهم محمود في وضع اللبنة الأولى للفن العراقي الحديث وعمق المفاهيم التي كانت سائدة قبل مجيئه من بريطانيا، ولما كان محمود من حملة الفكر التقدمي اليساري فقد ادخل في الحركة الفنية العراقية مفاهيم الجمال الماركسية واكد في اعماله موقفه المساند للطبقات الكادحة صاحبة المصلحة الحقيقية في التغيير وأشار انتباه الفنانين الى المحتوى الاجتماعي للفن ودوره الموجه والمغير والطبيعي في حياة المجتمعات على مر العصور، كما ان انشغاله في الرسم لم يمنعه من تعميق رؤيته الثورية وعلاقة الفن بالحياة العامة للناس، لهذا نراه في تلك الفترة يؤكد على ما يماثيه المهتمين في المجتمع خاصة فقراء الفلاحين الذين سحقتهم المدينة التي كانوا يتصورونها ملالا أمنا لهم، ورى كذلك جموع العمال والكادحين يحتلون مساحات واسعة من اعماله آنذاك، وتوغل في الأذقة والشوارع الخلفية للمدينة وكشف لنا عن بيوت الهوى وعذابات بناتها اللواتي قذفت بهن الأقدار ولفظهن التقاليد والعادات والأعراف السائدة. وأخيرا دعا لعبيي مؤسسة المدى الى انقاذ محمود صبري من الفقر الذي يعانيه الآن.

بعدها فتحت ابواب المناقشة، فتحدثت التشكيلية عفيفة لعبيي عن اعمال التشكيليين العراقيين في هولندا الذي بلغ عددهم (٧٠٠) تشكيليا وقالت: استطعنا اقامة معرض في هولندا بالتعاون مع الحكومة الهولندية فضلا عن اقامة معرض مسرحي في محور المسرح تحدثت الفنانة شذى سالم عن المسرح

ولاسيما انها شكلت ما يسمى بمرحلة الرواد التي تأثرت بالتجارب الأوروبية. وأشار الى اقامة أول معرض فني زراعي صناعي ببغداد ضم بعض اللوحات الفنية، أشار ايضا الى اصدار أول كتاب لقواعد الرسم على الطبيعة للرسم عاصم حافظ في عام ١٩٣٥. وفي عام (١٩٣٦) أقام الفنان حافظ الدروبي أول معرض شخصي في بغداد.

واختتم المحور التشكيلي الفنان التشكيلي فيصل لعبيي في الحديث عن الفنان التشكيلي محمود صبري، وقال لم تجمعي بالفنان الكبير محمود صبري مناسبة ما داخل العراق إذ انه كان قد غادر الى الخارج قبل وصولي الى بغداد قادما من البصرة للدراسة في معهد الفنون الجميلة بصحبة صديق الحياة والعم والفنان القدير صلاح جيد، بعد ان بذل استاذتنا في البصرة ما في وسعهم لإنضاجنا وتهيأتنا كرسامين للدخول الى المعهد. وازدادت كل ما اعرفه عن استاذنا الكبير محمود لايتعدى ما كنت اشاهده من طواعير بريديه ملصقة على اغلفة الرسائل التي تصل الى البيت حيث كان اخي الأكبر غازي من عشاق ركن التعارف في الصحف العراقية والأذاعات العربية وكان محمود صبري قد قام بتصميمها بعد ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨، حيث العيون الواسعة كالعين السومرية والأجساد القوية ولكن المنهكة التي ابدعتها انامله وفكره وعاطفته. في بغداد شاهدت صورة مطبوعة لعمله الشهير: ثورة الجزائر، وكذلك بعض الصور لأعماله الأخرى والتي سيظهر تأثيرها علي بعد فترة واضحا. ولد محمود صبري - والحديث ما زال تفصيل - عام ١٩٢٧ ببغداد، اي بعد عام من ميلاد رواد الحدائث في الشعر العربي المعاصر (نازك الملائكة والسياب والبيديري والبياتي)، واكمل الدراسة الثانوية فيها ثم سافر

أربيل / نصيب العوام
ناقش عدد كبير من المسرحيين والتشكيليين ونقاد السينما الواقع الفني في العراق ضمن المحور الفني لفعاليات اسبوع المدى الثقافي امس الثلاثاء تحت عنوان (مقومات استنهاض الحركة المسرحية والسينمائية في ظل التابوات والتحرير) قسمت الجلسة على ثلاث محاور (التشكيلي والمسرح والسينما) في محور التشكيلي تحدث الفنان فيصل لعبيي في ورقة عمل عن تجربته خلال اربعين عاما من الرسم.

فيما طرح الناقد عباس جاور في المحور ذاته قضية الوظيفة التحفيزية للفن العراقي الحديث قال فيه: تتصدى هذه الورقة الى موقع الوظيفة التحفيزية في نظرية الدولة الاتصالية بمدخل عام، وكيف يقود المتحف الوطني، رديفاز مزييا، لعلم الوطني، والشيد الوطني، ولعل السلوك السياسي للدولة الحديثة يشير الى ان معظم الدول وعلى مختلف مرجعياتها الايديولوجية كانت تجد في هذه الوظيفة - بوتقة للاندماج الادراكي في الداخل- ووسيلة للتعريف بخطابها الحضاري باتجاه الاخر. وازدادت تجربتنا التجارب ان بعض الامم تترست وراء الوظيفة الثقافية والمتحف لاسيما في مراحل الانكسار المادي بوصفها خط الدفاع الاخير لتحقيق التماسك المعنوي واعادة هيبته الدولية (النموذج الفرنسي بعد هزيمة نابليون مثالا) كما ان بعض الدول الصغرى هي الاخرى ادركت هذه الاهمية لاسيما تلك التي تعيش مرحلة الازدهار الاقتصادي، فعمدت على انشاء العديد من المتاحف المتخصصة لتعظيم ادوارها في المحيط الاقليمي والدولي تحسبا لمراحل مابعد نزوب مصادر ثروتها الاستخراجية، وأشار الى ان وصول الاهتمام الى التوجه لشراء مجاميع متحفية عالمية في التعاقد لاقامة فروع في مدنها لاشهر المتاحف العالمية (النموذج دولة الامارات العربية المتحدة) فقد اشترت مجموعة متحف كوكنهايم للفن المعاصر عام ٢٠٠٥، ومشروع اقامة فرع للمتحف اللوفر في بوذي عام ٢٠٠٦.

وتابع: من خلال منهجية الانتقال من العام الى الخاص في هذا الموضوع، نجد ان هذه الوظيفة كانت حاضرة في مدركات المتاحف العراقية منذ تاسيس الحكم الوطني تبعاً لثراء الحضارة العراقية، فقد أسست دائرة الآثار في مطلع العشرينيات من القرن الماضي كما شرع قانون الآثار القديمة، وافتتح المتحف العراقي عام ١٩٢٣ في مبنى القشلة ثم نقل الى بناية في شارع المأمون ببغداد.

وقدم الناقد خالد خضير الصالحي من محافظة البصرة بحثا تحدث فيه عن تأسيسات حركة الفن التشكيلي العراقي الحديث، وقال بدأت تأسيسات حركة الفن التشكيلي العراقي الحديث في أوائل الثلاثينات، وتولت وزارة المعارف إرسال البعثات الفنية للدراسة خارج العراق. وتعتبر عودة البعثات الفنية، قبيل وأثناء وبعد الحرب العالمية الثانية إلى بغداد، بداية الحركة الفنية الحديثة في العراق،

اختصاصيون يناقشون قانون النفط والغاز



وامكانية تعديلها متى ما شاء مجلس النواب ذلك، أو تطلت الظروف المستجدة، أو حصول تعديلات دستورية، لأن وضع القانون موضع التنفيذ وعقد اتفاقية بموجبه سيكبل العراق لأربعة عقود قادمة على الأقل، قبل استحقاق تنفيذ التعديلات ان حصلت. وازداد: إن المطلاع على هذا المشروع سيتوصل بسهولة الى استنتاج بسيط ومباشر، ان العنوان الحقيقي لهذا القانون هو (قانون عقود التنقيب والإنتاج وآلية التعاقد بخصوصها)، وإذا وضعنا جانبا المواد المتعلقة بهذه العقود وما يتعلق بالمجلس الاتحادي وهيئات الاقاييم، سنجد أن بقية المواد في اطارها العام موجودة في القوانين السابقة ومطبقة في الممارسة.

وتابع الجواهري مستعرضا بعض الفقرات من المشروع، بعد أن تشعب الشركات المتفضلة علينا من نطفنا وغازنا وتقرر انهاء عقدها بعد ٣٣ سنة للنفط و٣٥ سنة للغاز وفق ما تنص عليه المادة ١٣، فإننا ملزمون بإعادة جميع كلف استكشاف الموقع والكلفة المرافقة لتصبح مستحقة عند التحويل فيما يتعلق بأي أعمال ومرافق يتم دفعها من قبل شركة النفط الوطنية العراقية ومالك تراخيص الإنتاج الآخرين بموجب خطة إنهاء التكليف المقدمة بمقتضى المادة ٩ من هذا القانون. وتابع: وهنا تجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون يفتح السقف الزمني للشركات المتعاقدة ويعطيها حق الجزر المسبق للحقل، فوفق المادة ١٣ الفقرة ب التي تنص (ما لم يكن هناك حاجة لوقت إضافي لإتمام العمليات لتقييم الاكتشاف، فإن الحق الحصري للاكتشاف والإنتاج..) وبالتالي فإن بإمكان الشركة المتعاقدة وقف اعمالها بعد فترة وجيزة من بدء العمل، بحجة عدم توفر الأمن، على سبيل المثال، وتود للعمل متى تشاء، ولا يوجد في القانون نص يمنع من ذلك. وأشار الجواهري الى عدم تضمين المشروع أي إشارة للعقوبات الممكن اتخاذها من قبل الدولة في حال إضرار الشركات بالمصالح العراقية.

وختم بالقول: بعد كل هذا هل يمكن استغراب الجحاس للرئيس الأمريكي بوش وضغطه الأشد لإمرار هذا المشروع للمصادقة عليه، وإذا كان حماس بوش ورغبته مبررين لتأمين مصالح الشركات الأمريكية، فما الذي يبرر عجلة السلطة العراقية في التفريط بثروات البلاد؟.

واستطرد عبد الرضا: (جاء في الفقرة (ت) من المادة (٥) من الفصل الثاني، ان يراعي في تشكيل المجلس الاتحادي تمثيله للمكونات الاساسية للشعب العراقي، هذا الامر ربما يقود الى تكريس الحاصصة وبالتالي الى اضعاف قدرة المجلس في اتخاذ القرارات، فضلا عن ذلك فإن مسودة القانون تشير في حالة عدم اقرار المجلس للعقد المقدم اليه خلال مدة (٦٠) يوما فإن العقد يعد نافذا، هذا المبدأ غير مقبول لأن المجلس الاتحادي هو السلطة العليا وبالتالي يجب ان لا تقتصر موافقته بمدة ملزمة.. وتابع: هناك اشارات واضحة في مسودة القانون الى عقود التنقيب والإنتاج في حين لم يذكر المشروع اسم عقود المشاركة، بينما المفهوم الواضح بالقانون عن عقود التنقيب والإنتاج هي نفس مفهوم عقود المشاركة العرفية عالميا وغير المرغوب فيها في الصناعة النفطية الملكة بالكامل للقطاع العام، ولاسيما في الحقول المكتشفة العملاقة مثل غرب العراق ومجنون وشرق بغداد وغيرها، وإذا كان ثمة اختلاف بين مفهومي عقود التنقيب والمشاركة فالمفروض ان توضع في القانون، ويبدو ان قانون النفط في كردستان كان اكثر شفافية من القانون الاتحادي إذ استعمل تعبير عقود مشاركة الإنتاج.

وختم عبد الرضا كلامه بالقول: أعطت مسودة القانون الاقليم أو المحافظة المنتجة حق التفاوض مع الشركات الاجنبية لاستثمار حقولها النفطية وهو ما يضعف القدرة التفاوضية للطرف العراقي ويشتهر وبالتالي يفتت الصناعة النفطية الوطنية ويحتاج الى المركزية في التفاوض والرقابة والاشراف خاصة وان الشركات الاجنبية ذاتها على ماتمك من موارد هائلة فأنها تندمج وتكتل فيما بينها للحصول على المزيد من الاحتياطات النفطية في العالم، كما ان تجزئة القدرة التفاوضية العراقية ستعكس لاحقا في صفقات نفطية هزيلة للطرف العراقي ومكاسب كبيرة للشركات الاجنبية، ولذلك ينبغي ان تتوول مهمة التفاوض بشركة النفط الوطنية حصرا لاسيما وان الإيرادات العامة للدولة بما فيها الإيرادات النفطية ستوزع كما تقبل المسودة توزيع عادلا على الشعب العراقي وفقا لاحكام الدستور.

المهندس محمد الجواهري قال أن مشروع هذا القانون لا يخضع لجديلية عدم خلود القوانين

والنقد الحلفي المادة (٩) الخاصة بمنح التراخيص قائلًا: هذه المادة هي من اخطر المواد في القانون إذ تنص على منح تراخيص العمليات النفطية على اساس (عقد تنقيب ونتاج) بين الوزارة او الهيئة الاقليمية وتخص عراقي او اجنبي، لان معنى (تنقيب ونتاج) ينصرف الى مفهوم عقود المشاركة في الانتاج ومن غير الممكن ان تدخل شركة النفط الوطنية مع الشركات الاجنبية في منافسة عند طرح المقاولات او العقود. واقترح إضافة على المادة (٩): ان تحديد المقابل النقدي الذي يدفع للشركات الاجنبية عند الاستعانة بالشركات الاجنبية لأغراض التطوير، يجب ان يرتبط بنتائج التطوير ومعدلاته حتى لا تلتزم شركة النفط الوطنية (او شركة نفط الجنوب) بمبالغ كبيرة دون تحقيق النتائج المستهدفة. ودون ان يكون للشركة المتعاقدة معها اي تدخل بالنفط المنتج ولا يملكه. ولا يفيضه ادارته ولا يملكه أو قيمته. أي ان الاجر الذي تحصل عليه الشركة المتعاقدة معها مرتبط بتحقيق نتائج محددة وليس ببذل جهد تطوير مبهم.

ارشادات عامة: وأوصى الحلفي بجملة من الارشادات التي من شأنها يمكن لقانون النفط والغاز ان يكون فعالا وقادرا على تحقيق غاياته من بينها: الكشف عن جميع العقود المتعلقة بالتراخيص، والكشف عن الإيرادات النفطية (دخل النفط)، وفصل الإيرادات النفطية عن بقية الإيرادات، والكشف عن جميع الحسابات المصرفية الوطنية والاجنبية التي تدفع فيها عوائد النفط.

الدكتور نبيل جعفر وصف مسودة قانون النفط والغاز العراقي الجديد بأنها متناقضة تماما مع المادة (٢٩) من الفصل السابع لقانون الاستثمار الاجنبي الذي صادق عليه مجلس النواب في ٢٠٠٦/١٠/١٠، والتي نصت على استثناء الاستثمار الاجنبي في مجال استخراج ونتاج النفط والغاز. وتابع مشخصا العيوب التي يحويها القانون: أن مسودة القانون لم تكتب بلغة اقتصادية رصينة إذ لم يميز المشرع بين الواردات والإيرادات، الأولى تعني الاستيرادات والثانية تعني العوائد (عوائد الصادرات النفطية في القانون) وبالتالي لا يمكن لاحدهما ان تكون بديلة عن الأخرى، وهذا يشير الى عدم وجود أي اقتصادي ضمن فريق العمل المكلف بتدقيق هذا القانون.

أربيل/ حسين الشهاجي

استؤنفت امس على قاعات فندق الشيراتون طاولة المدى الاقتصادية التي خصص محورها لقانون النفط والغاز المطروح على مجلس النواب. شارك في طرح بحث امس كل من الدكتور عبد الجبار الحلفي (المستشار العلمي لمركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة) والدكتور نبيل جعفر عبد الرضا (أستاذ في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة البصرة) والمهندس الدكتور كفا محمد مهدي الجواهري (خبير في الشؤون النفطية). قدم هؤلاء السادة البحوث الآتية: (مناقشة قانون النفط والغاز العراقي الجديد)، و(قراءة نقدية في مسودة قانون النفط الجديد)، و(قانون النفط والغاز من المستقبل من الاستعجال في تشريعه) على التوالي.

جاء في بحث الأستاذ الحلفي: إن أية سياسة تتخذ بشأن الثروة النفطية في العراق ينبغي ان ترتكز على أسس عقلانية توفر الحماية الكاملة للشعب لهذه الثروة. وتابع: ومنذ سقوط النظام البائد في العام ٢٠٠٣، تسعى اطراف عدة من داخل الحكومات المتعاقبة في عراقنا لإعطاء حق تطوير اكثر من (٦٠) حقلا نفطيا للشركات متعددة الجنسيات وبخاصة الأمريكية منها. وأضاف: إن ستراتيجية الحروب الأمريكية من اجل الطاقة في لضمان ما يسميه الخبراء الأمريكيون بـ(الضم الاستراتيجي للطاقة) ولذلك فإن قانون النفط والغاز في العراق قد تم اعداده متمسكا (عقود المشاركة في الانتاج- PSAs) تحت مسمى آخر هو (التنقيب والانتاج)، والذي يمنح الشركة الاجنبية فرصة لصيغ قانونية ومالية معقدة يسيطرها قانونيون مختصون بهذا الشأن. يمكن تأويلها لصالح الشركات متعددة الجنسيات ذات التقنيات العالية في صناعة النفط والخبرة في العقود والاتفاقيات والاندماجات. وقدم الحلفي القانون قائلًا: تضمن القانون ديباجة موقفة نصت على ان النفط والغاز هو ملك للشعب، وإن مجلس النواب ستكون له الاولوية في المناقشة والمصادقة على القوانين الخاصة.. لكننا نعتقد ان هناك جوانب سلبية بحاجة الى تعديلات جوهرية لضمان ملكية الشعب لثروته الاستراتيجية ولكي لا تكون للشركات الاجنبية اليد الطولى في التصرف بهذه الثروة واستغلالها..

